



PROVISIONAL

A/37/PV.21
12 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)
شيم : السيد مورينو سالسيد و
نائب الرئيس (الغليين)

- خطاب فخامة السيد سبيروس كيبريانو ، رئيس جمهورية قبرص

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

السيد مبارك (السودان)

السيد شنوبك (تشيكوسلوفاكيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .

82-63127/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠خطاب فخامة السيد سبروس كيبريانو ، رئيس جمهورية قبرصالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستمع الجمعية هذا الصباح الى

خطاب من رئيس جمهورية قبرص .

اصطحب فخامة السيد سبروس كيبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى قاعة الجمعيةالعامّة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن

ارحب في الامم المتحدة بفخامة السيد سبروس كيبريانو ، رئيس جمهورية قبرص ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيس كيبريانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أود في مستهل

كلمتي ان اهنئكم بحرارة على انتخابكم للمنصب الرفيع منصب رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وان اؤكد لكم كل تعاون وتأييد من جانبنا . واني ان اعرفكم بصفة شخصية لفترة طويلة ، ولكوني في موقف يمكنني من تقدير مناقبكم الهارزة ، فاني لعلى ثقة من انه تحت قيادتكم سوف تجرى الجمعية مداوات مشرة وسوف تتابع بنجاح القضايا الهامة المتعددة التي مازالت معلقة أمامها . واني ان أشيد بكم ، وهو ما تستحقونه عن جدارة في هذه المناسبة ، فاني ان كر بالعلاقات الممتازة التي تربطنا مع بلدكم هنغاريا .

وفي نفس الوقت اود ان أعرب عن مشاعر التقدير المخلصة لسلفكم السفير كتاني سفير العراق

على المثل الذي يحتذى به في رئاسته لمداولات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة والدورات المستأنفة والاستثنائية .

منذ أربعة عقود مضت تقريبا ، وفي اعقاب المداولات في ديمبارتون اوكنس ، اجتمع ممثلون

عن خمسين بلدا في سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق الأمم المتحدة ، المنظمة التي انشأت بهدف انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب . وكتتويج لتوق الانسان التاريخي للسلام والعدل وبعهد

مشاهدة آثار الحرب العالمية الثانية ، أظهر الآباء المؤسسون روحاً جديدة من الوحدة والتعاون في مساهم النبيل لدعم المثل السامية للبشرية في السلام والحرية والعدالة .
 ونحن إذ نقرب من الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة تتوقع شعوب العالم منا بالطبع أن نجدد التزامنا بنص وروح الميثاق ، الذي يجب أن يلهم أفكارنا ومداولنا وتجاوز كل شيء أعمالنا ان الالتزام الكامل القاطع غير المشروط من جانب جميع الدول بالمبادئ الواردة في الميثاق سوف يسهم بلا ريب في تعزيز فعالية الأمم المتحدة ، الأمر الذي نحن بأشد الحاجة إليه ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالهدف البالغ الأهمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين .
 بهذه الروح تشارك جمهورية قبرص في مداولات الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .
 ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بالأمم المتحدة ، رغم نقاط الضعف الراهنة ، فاننا على ثقة من أن اليوم الذي ستسود فيه مبادئنا كل أنحاء المعمورة قادم لا محالة . ونعتبر مبادئ الميثاق حجر الزاوية لعقيدتنا السياسية والدرع الأساسي لأمننا ، لأننا نرى أن الضمان الوحيد للسلم والبقاء هو الحرية والعدالة .

ان كل دورة جديدة لا تتيح الفرصة فحسب لإعلان تكريس النفي بل تعطي الفرصة أيضاً لتقييم الموقف العالمي . واهتمام المجتمع الدولي يتركز على المشاكل الأساسية التي تتم مناقشتها هنا ، لا سيما في هذه الأيام حيث يتعرض الأمن والسلم الدوليان للخطر بسبب المواجهات والأعمال العدائية التي شهدناها في هذا العام . والموقف مظلم والآفاق لا تحمل في طياتها ما يبشر بالخير . فنند نشوء الأمم المتحدة لم ينزلق العالم الى مثل هذه الحالة .

ونحن في وسط تدهور محزن للموقف العالمي السياسي والاقتصادي بحيث أصبح احتمال نشوب حرب عامة لا تبقى ولا تذر احتمالاً مخيفاً قائماً . فليس الانفراج الدولي سمة من سمات الوقت الحالي في الموقف الدولي . ولكن العكس هو الذي يسود الآن . اننا نعيش في عالم يتسم باستمرار التقلل والأزمات وحيث استعمال القوة هو الحال السائد . والأسوأ من ذلك أن الأعمال العدوانية وانتهاك حقوق الانسان والارهاب تبقى بدون عقاب وبلا علاج بسبب اخفاق أعضاء الأمم المتحدة - وعلى الأخص أعضاء مجلس الأمن - في اعطاء المجلس الوسائل اللازمة لتطبيق قراراته . ان اخفاق الأمم المتحدة في التعامل بفاعلية مع مشاكل العالم يسبب أزمة خطيرة في الثقة ، أزمة تعمل على تآكل الفائدة من هذه المنظمة .

ان ملاحظات الأمين العام الى الجمعية العامة في تقريره الأخير لها دلالتها :
 " اننا بالطبع قد انحرفنا بعيدا عن الميثاق في السنوات الأخيرة . فالحكومات
 التي تعتقد أنها تستطيع أن تحرز هدفا دوليا بالقوة غالبا ما تكون مستعدة للقيام
 بمثل هذا العمل ، أما الرأي العام المحلي فانه غالبا ما يستحسن هذا النهج . ان
 مجلس الأمن ، وهو الهيئة الرئيسية المعنية في الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن
 الدوليين ، كثيرا ما يجد نفسه عاجزا عن اتخاذ اجراء حاسم لحل المنازعات الدولية
 كما أن قراراته تقابل بصورة متزايدة بروح التحدي أو التجاهل ممن يشعرون بأنهم
 من القوة بحيث يمكنهم الاقدام على ذلك . وفي أحيان كثيرة جدا ، يبذو المجلس عاجزا
 عن ايجاد الدعم والنفوذ الكافيين لضمان احترام قراراته ، حتى وان كانت هذه
 القرارات قد اتخذت بالاجماع . ولذا فان عملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية
 المبينة في الميثاق ، كثيرا ما يضرب بها عرض الحائط . ان اتخاذ التدابير الصارمة
 من أجل السلم العالمي منصوص عليه في الميثاق في الفصل السابع ، الذي أعتبر عنصرا
 رئيسيا في نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة ، ولكن احتمالات اعمال مثل هذه
 التدابير تبدو الآن شبه مستحيلة في مجتمعنا الدولي المنقسم . ولقد اقترننا بشكل
 خطير من حالة دولية جديدة تعمها الفوضى . " (A/37/1 ، ص ٣) .
 ان الأداء السيئ للمجتمع الدولي في تنفيذ واجبه باحترام وتكريم الميثاق يتضح بجلاء
 في تقرير الأمين العام . ورغم أننا جميعا قد توصلنا ، كما يتبين من الخطاب التي القيت أمام
 هذه الجمعية ، الى نتائج مماثلة لما توصل اليه الأمين العام ، فان الذين يمتلكون السلطة
 غير راغبين كما يبذو ، في اتخاذ التدابير العلاجية اللازمة .
 ان أزمة الثقة الآنف ذكرها قد تدهورت نتيجة اخفاق الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة
 لنزع السلاح في وقف سباق التسلح المتصاعد وفي التواء مع توجيهات الوثيقة الختامية للدورة
 الاستثنائية الاولى ، بهدف انشاء نظام أمن دولي جماعي فعال . ان الوثيقة الختامية قاطعة
 وواضحة في تأكيدها على ما يلي :

" فالسلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يحل الا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الأمن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، واجراء تخفيض عاجل وملمسوس في الأسلحة والقوات المسلحة . " (A/S-10/2 ، فقرة ١٣) .

ان موقفنا دائما هو أن نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تحقيق نظام الأمن الدولي بواسطة الامم المتحدة . ولا يمكن أن يتم تناول نزع السلاح بفاعلية الا بعد أن ينشئ الأمن الجماعي الثقة ، ولا تعود الدول ضحية للعدوان . ان مثل هذه الثقة مفقودة فـي الوقت الراهن ونتيجة لذلك يواصل سباق التسلح طريقه بكامل قوته . ان العالم يعيش باستمرار في ظل التهديد بالفناء ، وتواجه البشرية المزيد من الاسلحة الجديدة الأكثر تطورا والأكثر تدميرا التي تمثل تهديدا لا مثيل له من حيث قوتها على التدمير والفناء .

ان المبالغ الضخمة التي تنفق على الأسلحة هي عنصر هام للاجهاد ، وهي أيضا استنزاف مستمر لاقتصادات الأمم . ان جزءا كبيرا من البشرية ، اذ يعيش في ظل ظروف الحرمان والمجاعة ، مرغم على أن يراقب في عجز بينما تنفق المبالغ والموارد الضخمة على تكديس الأسلحة النووية الفتاكة وتخزينها . وهكذا يتحقق التناقض المتمثل في اعتماد الانسان لوسائل التدمير وتعزيزها ، وهو يجاهد للبقاء .

ان المباحثات التي تتعلق بالرقابة على الاسلحة النووية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين والتي استؤنفت في جنيف في الاسبوع الماضي بعد أن توقفت لمدة شهرين في الصيف ، تجذب اهتمام شعوب كل القارات ، حيث يتوقف على نتائجها الى حد كبير امكانية العودة المرغوبة بشدة الى الانفراج الدولي ، وبالتالي ضمان الظروف التي تؤدي الى الحل السلمي للمشاكل الدولية . وان نجاحها سيكون اسهاما كبيرا في السلام . هذا ما يجعل قبرص تضم صوتها الى كل البلدان المحبة للسلام في الحث على أن كل جهد ممكن لا بد من بذله من أجل انجاح تلك المباحثات .

ان الصورة القاتمة الراهنة تملينا علينا أن حالة الشؤون العالمية لا يمكن ولا ينبغي أن تبقى كما هي . ان موقف قبرص دائما هو أن مجلس الأمن ينبغي أن تعطى له الوسائل من أجل تطبيق الأعمال المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن عن طريق قوات الأمم المتحدة

المتاحة كما ورد في المادة ٤٣ من الميثاق . مثل هذا التطور من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً في سباق التسلح ، ويجعل قرارات الأمم المتحدة ملزمة بكل ما في الكلمة من معنى لقد رأينا طوال الوقت أننا يجب أن نركز ليس فقط على اتخاذ القرارات والاعلانات ، بل أيضاً على تنفيذها وهو الأهم . هذه ضرورة ملحة إذا كان على الأمم المتحدة أن تنجز المهمة التي خولتها البشرية أياها . ودعونا نستمع الى صوت أميننا العام وأن نبدأ دون ابطاء العملية الخاصة بعلاج الموقف . فاذا أخفقنا في القيام بذلك ، فسوف نكون مقصرين في أداء واجبنا وسوف يتعرض مستقبل الأمم المتحدة للخطر ، بما يكون لذلك من نتيجة نهائية تتمثل في ان الفوضي والاضطراب سوف يتزايد ظهورهما وانتشارهما في العالم بدلاً من قواعد القانون ومبادئ الميثاق .

ان المناقشات الأخيرة بشأن قضية فلسطين ولبنان أوضحت بطريقة مأساوية عدم قدرة هذه المنظمة على الوفاء بمسؤولياتها الخاصة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان قرارات مجلس الأمن لم تلق أي اهتمام بينما استمر حصار بيروت المؤسف والقصف الجوي العشوائي . لقد وقتت المنظمة العالمية بلا حول ولا قوة بينما تعرض الفلسطينيون للفناء .

في التعبير عن قلقي العميق في هذا الصدد قدمت في الماضي اقتراحاً بعقد دورة خاصة للجمعية العامة لتناول مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . ان التطورات منذ ذلك الوقت ، كما اتضحت بشجاعة وجلاء في تقرير الأمين العام ، قد عززت اعتقادي بأن الجمعية العامة ينبغي ، بصفة ملحة ، أن تقوم بدراسة متعمقة لهذه المسألة بغية تقديم نتائج ايجابية محددة . وبينما أكرر اقتراحي الخاص بالدورة الاستثنائية التي قد تبدأ فيها المشاورات ، فأنني أقترح اليوم بصفة رسمية ، أن يدرج في جدول أعمال هذه الدورة الحالية بند خاص بعنوان " تنفيذ قرارات الأمم المتحدة " ، ولقد أصدرت تعليمات لوفد قبرص بأن يبدأ فوراً في اجراء مشاورات في هذا الصدد . انني أناشد الجمعية العامة أن تقبل ادراج هذا البند وأن تعلق عليه الأهمية التي يستحقها .

وانني لعلي يقيمن من ان المناقشة البناء الكاملة حول هذا البند سوف تؤدي الى بدء السير نحو ايجاد الاجابة الصحيحة على هذه القضية البالغة الخطورة والاهمية . ان التناقضات بين توقعات البشرية وأداء الامم المتحدة واضحة ايضا في غياب التقدم ذي الدلالة في الحوار بين الشمال والجنوب من اجل مزيد من العدالة في توزيع الثروة . ولن يكون من المبالغة في شيء القول ان حضارتنا هي حضارة الوفرة والغنى ، وهي في نفس الوقت حضارة المجاعة والحرمان ، هي حضارة تجمع بين الذين " يملكون " والذين " لا يملكون " . وبينما نرى ان عشر سكان البلدان النامية يتعرضون للمجاعة ، وربعمهم يعانون من سوء التغذية ، وان الباقين يعيشون في حرمان وفقير ، في حين يمكن لغيرهم ان ينفقوا عن سعة وأن يعيشوا في رغد . ولقد اخفق مؤتمر كانكون ، لسوء الحظ ، في ايجاد علاج لهذا التفاوت في العدالة الاقتصادية - الاجتماعية .

وان استمرار الانقسام بين الشمال والجنوب ، واستمرار ذلك الاختلال الشديد في توزيع الثروة ، ليس فقط وصمة عار على جبين حضارتنا ، بل هو يضع عقبات كبيرة امام أية جهود تتعلق بحل هذه القضايا السياسية التي تواجه العالم .

ان التكافل كأحد الملامح الاساسية للحياة الاقتصادية والسياسية في عالمنا اليوم ، يعزز اكثر من ذي قبل الحاجة الى توضيح مضمون النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والتوصل الى اتفاق مقبول . وان التزامنا بالسلم والامن الدوليين ، والتقدم المتسارع للبشرية ، يجعلنا اكثر تصميما على العمل الصامد نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان الاخفاق ، حتى الآن ، في البدء في دورة المفاوضات العالمية الشاملة مخيب للأمل . ورغم انه قد تم التوصل الى بعض مجالات الاتفاق ، فانه لم يتسن التوصل الى اتفاق على الشروط المسبقة الاساسية . وأكرر اننا نشارك في المسؤولية ازاء الاجيال المقبلة . ولا يمكننا ان نخذلها . وان مسؤولية هؤلاء الذين يمكنهم تقديم التنازلات من اجل تحقيق هذا الغرض هي مسؤولية اكبر شأننا . يجب علينا ان نضاعف جهودنا ، ونضع جانبا الشعور بالخيبة ، وتجارب الماضي المرة ، وأن نسعى بجدية اكثر لتحقيق النجاح .

وليس من البساطة ولا السهولة التوصل الى حلول مبنية على المبادئ . ومن جهة اخرى ، فان تلك الحلول ستكون دائمة ومؤثرة .

اننا نكرر مرة اخرى ايماننا بأن مبادئ عدم الانحياز قد اصبحت اليوم ذات دلالة اكثر مما كانت عليه عند صياغتها ونشرها . وفي الحقائق الدولية القائمة اليوم ، تقدم مبادئ عدم الانحياز للبلدان الصغيرة الاساس الذي يمكنها ان تبني عليه هيكل علاقات ايجابية مع جميع البلدان ودون ان تجتذب الى كتل العداء .

وقبرص ، كأحد الاعضاء المؤسسين لتلك الحركة ، تفخر اليوم ، وبعد واحد وعشرين عاما ، بأن تلاحظ اسهام عدم الانحياز بايجابية في تعزيز السلام وسيادة مبادئ الحرية والعدالة . وقد تعزز دور حركة عدم الانحياز في الشؤون الدولية وليس هناك ريب في اهميته . وفي واقع الامر ، فان اغراض عدم الانحياز في الانفراج ، والحلول السلمية للمشاكل الدولية ، وأهدافها في الحرية ، والعدالة ، والسلم الدائم في العالم ، هي اغراض البشرية وأهدافها . وسوف ننتهج باستمرار سياسة عدم الانحياز ، وسنواصل المساهمة الفعالة في أنشطة المنظمة وجهودها ، كما فعلنا منذ بداية تلك الحركة .

وبالمثل ، فاني اود ان اذكر أهمية استمرار المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا وتطبيق كافة النصوص والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، التي تؤكد قبرص التزامها بها . وسنبذل قصارى جهدنا ، جنبا الى جنب مع الدول المحايدة وغير المنحازة في أوروبا ، من اجل انجاح مؤتمر المتابعة ، الذي سيعاد انعقاده في مدريد في تشرين الثاني /نوفمبر ، والذي سيسهم بشكل موضوعي في الانفراج الحقيقي في أوروبا ، ويعزز آمال السلم في كافة ارجاء العالم .

ولا تزال ازمة الشرق الاوسط مستمرة ، ويسودها الغموض والاضطراب الآن اكثر من اى وقت مضى ، ولن تحل دون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، ودون ايجاد حل للمسألة الفلسطينية ، بالمشاركة ، على قدم المساواة ، من جانب منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونحن نرى ان مشكلة الشرق الاوسط هي واحدة من القضايا البالغة الخطورة التي تواجه العالم اليوم وتهدد السلم العالمي ، ولب تلك القضية هي المسألة الفلسطينية . كما نرى ضرورة الاعتراف

بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الحرية وفي الكرامة . كما يجب ان تتحقق آمال الشعب الفلسطيني في انشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة .

لقد كان هذا هو موقفنا المبدئي المستمر بشأن الشرق الاوسط ، وسوف نواصل الكفاح في اطار الامم المتحدة ، جنبا الى جنب ، مع الدول الاخرى الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، لكي نسهم في ايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة . وتمشيا مع التضامن الاخوي مع الشعب الفلسطيني ، ومع لبنان ، وسوريا ، وحركة عدم الانحياز ، فقد عقدنا مؤخرا في قبرص ، اجتماعا وزاريا فوق العادة لمكتب تنسيق دول حركة عدم الانحياز حول المسألة الفلسطينية . وبهذه الروح ، ساهمت قبرص في اللجنة الوزارية التي شكلت في هذا الاجتماع ، والتي اجرت عددا من الاتصالات البناءة بهدف تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني .

واننا نؤكد من جديد دعمنا الكامل لاستقلال لبنان المعذب وسيادته ، ووحدة اراضيه . وان المذبحة البشعة للمدنيين الفلسطينيين ، النساء ، والاطفال ، قد سببت الصدمة لشعبنا ، وأكدت الحاجة لاتخاذ اجراءات فعالة من اجل حماية جميع سكان لبنان .

لاتزال الحرب بين ايران والعراق مستمرة ، مسببة بذلك الكثير من الخسائر في الارواح ، والدمار في الممتلكات لدولتين عضوين في حركة عدم الانحياز .

وهذا مثال آخر محزن على عجز المنظمة العالمية عن تحقيق اهدافها الاساسية في الحفاظ على السلم ، والامن ، والتسوية السلمية للخلافات بين الدول .

لا تكاد توجد قضية أخرى في العلاقات الدولية تمكن فيها المجتمع الدولي من ان يصل الى مستوى عال من الاتفاق والفهم أكثر من الاحساس بالحاجة الملحة للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى ، ولا سيما الشكل الفاضح له ألا وهو نظام الفصل العنصرى البغيض . ومع ذلك لا يزال هذا المذهب المقيت حيا ، كغيره من ممارسات التمييز العنصرى الأخرى ، الناشئة من القهر الداخلى أو مخططات العدوان الخارجى . وتواصل جنوب افريقيا بشكل خاص تحديها للأمم المتحدة ، باغفالها وتجاهلها لقرارات هذه المنظمة ، وبانكارها لكل المبادئ الواردة فى الميثاق ، وكذلك بعدم احترامها المبادئ الاساسية للمساواة بين الأفراد فى الحقوق ، وحقوق الشعوب فى تقرير المصير ، دون تمييز من حيث العرق أو الدين أو الجنس .

وأود أن أكرر مرة أخرى تضامننا مع شعب جنوب افريقيا ، ومع كل الشعوب المضطهدة التى مازالت ترزح تحت نير النظم الاستعمارية والسيطرة الاجنبية ، والتى مازالت تواصل نضالها من أجل الحرية والمساواة والعدالة . ونكرر كذلك تأييدنا الخالص لشعب ناميبيا ، ونعرب عن اقتناعنا بحتمية نجاح نضاله العادل . ولهذه الغاية فانه من الضرورى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فى مجمله ، بدقة وسرعة ، لتمكين شعب ناميبيا من أن يأخذ مكانه الطبيعى كدولة مستقلة . وكذلك نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع دول خط المواجهة فى الجنوب الافريقي ، وندين أعمال جنوب افريقيا العدوانية ضد هذه البلدان التى تقوم بدور أساسى فى النضال من أجل القضاء على شرور الفصل العنصرى .

ورغم الانجازات الضخمة واستمرار بذل الجهود المتضافرة من أجل تصفية الاستعمار فلا تزال توجد بعض الأقاليم التى تخضع للنظام الاستعمارى القديم أو الجديد . واغتنم هذه الفرصة لكى أعرب مرة أخرى عن تأييد قهرص الكامل لجهود الأمم المتحدة من أجل القضاء على ما بقى من مظاهر الاستعمار فى مختلف بقاع العالم ، وكذلك من أجل اتخاذ التدابير التى تحول دون عودة الاستعمار . وفى الاطار السالف الذكر ، أود أن أذكر قضية الصحراء الغربية حيث لم يطبق بعد حق تقرير المصير . ورغم العديد من قرارات الجمعية العامة حول هذا الموضوع ، فان شعب الصحراء الغربية لم يسمح له بعد بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

ولست أعتزم الإشارة بصفة محددة الى الحالات المتعددة الأخرى لعدم الاستقرار والصراع والنزاع والمواجهة المنتشرة في شتى أنحاء المعمورة ، ان أن زيادة عددها ومداهها وكثافتها يدل ببساطة على أن مصير الانسانية يتأرجح في كفة الميزان .

ربما لم نر في أنشطة الأمم المتحدة تعارضا بين القرارات التي نعتمدها والحقائق التي نشهدها ، مثلما نراه في مجال حقوق الانسان . ومن المحبط والمحزن ان نلاحظ الفجوة المتزايدة بين الكلمات البراقة وبين المواقف والأعمال الفعلية للانسان . وما يدعو للأسى بشكل أكبر تلك السلبية وذلك العجز اللذين يرقب بهما المجتمع الدولي الانتهاكات الفظيعة ، والفاضة ، والواسعة النطاق لحقوق الانسان وللحريات الأساسية ، دون رغبة أو قدرة على التصرف بشكل حاسم وفعال . وهذا ما يحتم علينا التركيز على الطرق والوسائل الخاصة بالاحترام الفعلي والدقيق لحقوق الانسان . وهو ما يجعلنا نرحب ونؤيد كل التأييد الاتجاه الذي يظهر في الاتفاقيات التي عقدت في السنوات الأخيرة والتي تتمتع بأجهزة تمكها من تنفيذ أحكامها . ان الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هما بعض من كل يجب أن تحتذى .

وقد أيدت قهرص باستمرار حاجة الجميع الى التعاون من أجل انشاء نظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات ، يستند في جملة أمور أخرى ، على الانتقال الحر والنشر الواسع والأكثر توازنا للمعلومات ، مع ضمان تنوع الموارد والوصول الحر الى المعلومات واننا نؤكد على حتمية تفسير حالة التبعية التي تعيشها البلدان النامية في مجال الاعلام والاتصالات ، الذي هو جزء لا يتجزأ من عطية التنمية .

واننا نحبي الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن الاتفاقية الشاملة لقانون البحار ، رغم بعض الأصوات السلبية ، وذلك بعد ثمانية أعوام من المشاورات والمفاوضات المكثفة التي أسهمت فيها قهرص اسهاما متواضعا . وهو انجاز بالغ الأهمية ويمثل حلول عصر جديد اتفقت فيه امم العالم قديما وحديثا غنيها وفقيرها ، على اختلاف اتجاهاتها السياسية ، على وضع القوانين التي تنظم استخدام واستغلال موارد تراثنا المشترك في البحار والمحيطات . وان اكمال هذه الاتفاقية بنجاح وما تتضمنه من تنظيم لجوانب أخرى كثيرة من قانون البحار سيعزز الآمال في تحقيق تعاون دولي وسيهم في تعزيز مكانة الأمم المتحدة ، الأمر الذي نحن في أشد الحاجة اليه .

وما زالت مشكلة قبرص تعتبر واحدة من أخطر المشاكل الدولية التي تهدد السلم والأمن في هذه المنطقة الحساسة من شرق البحر الأبيض المتوسط . وهذا الموقف هو مثال آخر على عدم مقدرة الأمم المتحدة على العمل على تنفيذ قراراتها . ولقد مرت ثمانية أعوام منذ قامت القوات التركية بغزو قبرص ، واحتلت ما يربو على ٣٦ في المائة من أراضيها . مرت ثمانية أعوام من العذاب بعد التمير والخراب انتهكت فيها تركيا ولا تزال تنتهك كل الحقوق الانسانية . ثمانية أعوام من الاحتلال السافر . لقد اجتازت قبرص العديد من المحن والمصائب خلال تاريخها المجيد الذي استمر سبعة الاف سنة ، ولكنها لم تتعرض قط لمثل هذه العملية الفادرة . انها عطية يواكب الاحتلال فيها محاولة منتظمة لتغيير الطابع الديمغرافي للجزء المحتل . وهي عطية تم فيها انتزاع السكان المحليين في الاقليم المحتل من الاراضي التي ولدوا عليها .

ان مكان الميلاد ليس حكرا على جيل معين من الناس ، فهو حق دائم في طبيعته وينتمي للتاريخ ومن ثم فان العدوان التركي على قبرص ليس انتهاكا لسيادة قبرص وسلامتها الاقليمية في الوقت الحاضر فقط ، وانما هو اعتداء اثم على تاريخ يعتبر من أقدم ما سجلته البشرية .

وعدوان تركيا واحتلالها أحدث بقبرص بعض الجروح التي لا يمكن أن تندمل طالما استمر انتهاك سيادتنا وسلامتنا الاقليمية ، وما بقي جيش الاحتلال التركي على أرضنا .

لقد مرت ثمانية أعوام ونحن نحاول أن نقتفي أثر مصير ٦٠٠ شخص فقدوا منذ وضعت القوات الغازية أقدامها على أرض قبرص . ورغم الجهود الدؤوبة ، ورغم عدد من القرارات التي أقرتها هذه الجمعية ، لم يتحقق أى تقدم بشأن هذه القضية الانسانية الخالصة . واننا نناشد المجتمع الدولي بأن يرفع صوته عاليا وواضحا لكي تسمعه أنقرة ، حتى يمكن الوصول الى ترتيب عملي نتحقق فيه بطريقة سليمة من مصير المفقودين .

انني أقف امام هذه المنصة مرة أخرى لكي أعبر لكم عن احتجاج شعب قبرص على الاحتلال التركي المستمر ، وبصفة عامة على الطريقة السافرة التي عاملت بها تركيا قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية قبرص ، ولكي نعيد تأكيد مطلبنا بتنفيذها الكامل والدقيق . ان كلمات الأمين العام في تقريره التي لا يزال صداها يتردد في جنبات هذه القاعة تدین اولئك الذين لم يتمشوا مع قرارات الأمم المتحدة ، وهؤلاء الذين يحاولون احراز هدف دولي بالقوة .

ان الحقائق المتعلقة بمشكلة قبرص معروفة لهذه الجمعية . ورغم اننا ضحايا العدوان والاحتلال ، فلقد حشدنا جميع نوايانا الحسنة في السعي لايجاد حل دائم وسلام دائم . ولم تقدم المحادثات بين الجاليتين التي لا تزال دائرة في قبرص منذ وقت طويل ، أية نتائج جوهرية بسبب الموقف السلبي المتعنت لتركيا . ويقع على عاتق المجتمع الدولي ، سيما هؤلاء الذين يملكون التأثير الضروري ، جعل تركيا تسحب قوات احتلالها ، وتتخلى عن مخططاتها الشريرة ضد قبرص ، وتطبق قرارات الأمم المتحدة .

ومع تأكیدی بأننا سوف نواصل من جانبنا النضال الجاد من أجل حل سلمي تشيا مع قرارات الأمم المتحدة ، يجب على مرة أخرى أن أقول بصفة قاطعة اننا لن نقبل في ظل أية ظروف ، نتائج الجريمة التي ارتكبت ضد قبرص ، أو أي حل يؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى تقسيم قبرص وتجزئتها ، أو يمكن أن يصل الى حد التخلي عن الحقوق الأصيلة لشعب قبرص، وحقوق اللاجئين في العودة الى أراضيهم وممتلكاتهم . ونحن نتطلع الى أن تكون هناك قبرص مستقلة تماما ، وذات سيادة ، متحدة اقليميا وفيدرالية ، وموحدة ، ومنزوعة السلاح ، وغیر منحازة ، يشارك فيها جميع المواطنين سواء القبارصة اليونانيون ، أو القبارصة الأتراك ، أو الموارنة ، أو الأرمن أو اللاتينيين في السمتع بجميع حقوقهم الانسانية ، والحريات الاساسية ، والتعاون من أجل مستقبل مزدهر للأجيال القادمة في سلم وحرية . وأملنا أن نحول قبرص من مكان للصراع الى مكان للسلام ، الأمر الذي يسهم بدرجة كبيرة في قضيتي السلم والأمن الدوليين . ونحن نتوق الى أن نحول قبرص الى معبر للفهم والتعاون بين القارات الثلاث .

ولا يخالجنى شك في انه لو توقف التدخل الاجنبي ، وتمت استعادة وحدة البلد والشعب ، فسوف لا تكون هناك مشكلة لا يمكن التغلب عليها .

لقد قدمت ، منذ بعض الوقت ، برغبة حقيقية في ضمان السلم الدائم على جزيرتنا المضطربة ، مقترحا بشأن القضاء الكامل على الصبغة العسكرية ونزع سلاح قبرص . وأعلن أننا على استعداد للموافقة على أن ترابط قوة للشرطة تابعة للأمم المتحدة في جمهورية قبرص ، طالما كان ذلك ضروريا ، للاشراف على تكوين قوة شرطة مختلطة موحدة من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك على أساس نسبة السكان . انني أكرر اقتراحي مرة أخرى . لقد عرض السيد بابانديريو رئيس وزراء اليونان أن يسحب الفرقة اليونانية الصغيرة المرابطة في قبرص بمقتضى اتفاقات عام ١٩٦٠ شريطة أن تنسحب جميع القوات التركية ، وفي هذه الحالة ستكون اليونان على استعداد لدفع أية نفقات إضافية من أجل زيادة القوة الدولية للأمم المتحدة . ونحن نؤيد هذا المقترح المخلص من جانب رئيس وزراء اليونان الذي قدم مرة أخرى الى هذه الجمعية في بيان وزير خارجية اليونان .

لقد حان الوقت فعلا لكي يعمل المجتمع الدولي بفعالية من أجل أن يعطى التأشير لمبادئه وقراراته فيها يختص بقبرص . ولا يمكن أن يعطي هذا الموقف غير المقبول الى ما لا نهاية . وسبب الافتقار الى التقدم صوب حل للمشكلة القبرصية ، وسبب تجاهل تركيا المستمر لقرارات الأمم المتحدة ، طالبنا باجراء مناقشة جديدة لسألة قبرص من جانب الجمعية العامة بهدف استخدام الطرق والوسائل اللازمة ، واتخاذ أية خطوات وتدابير تعمل على تعزيز تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . وأناشد هذه الجمعية أن تعمل بفعالية حتى يمكن التخلص من مصدر حقيقي للخطر لصالح السلم والأمن الدوليين ، ومن أجل المبادئ المقدسة التي تمثلها الأمم المتحدة .

انني آمل مخلصا أن تثوب البشرية الى رشدنا قبل فوات الأوان ، وقبل أن تصبح الفوضى الدولية التي أشار اليها الأمين العام هي طريقة الحياة على كوكبنا ، بكل آثارها الخطيرة على بقاء البشرية . ونحن على ثقة من انه في ظل قيادة الأمم المتحدة ، سوف تسود عقلية جديدة ، والتأييد الكامل والتعاون من كل دولة من الدول الأعضاء ، سوف يبرز عصر جديد ، ليس عصر فوضى وصراع ، بل عصر سلم وعدالة ونظام دولي مشروع ، تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة . وصوب تحقيق هذا الهدف النبيل ، فاننا نتعهد من جانبنا بتفانينا وتأييدنا الكامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس

جمهورية قبرص على خطابه الهام .

اصطحب فخامة السيد سيبروس كيبيريانوس رئيس جمهورية قبرص الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد مبارك (السودان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم نيابة عن وفد جمهورية السودان الديمقراطية ، بأصدق التهاني لانتخابكم رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة ، واثقين أن ما لكم من خبرة وحكمة سيعينكم في قيادة هذه الدورة على خير وجه . ومنتهد هذه الفرصة لنعبر لسلفكم ، الأخ عصمت كتاني ، عن عميق تقديرنا لجهوده الكبيرة ، من أجل انجاح أعمال الدورة السادسة والثلاثين ونتمنى له التوفيق والسداد ، فيما يقبل عليه من أعمال .

ما دامت هذه أول دورة عادية للجمعية العامة ، منذ انتخاب الأمين العام دعني أجدر التهنئة له : أولاً على انتخابه ، وثانياً ، على تقديره الضافي الذي قدمه لهذه الدورة ، والذي يكتسب في تقديرنا أهمية خاصة لسببين : أولهما ، شجاعته وصراحته في الإشارة الى مواطن الخلل والضعف في المنظمة وسلطاتها ؛ وثانيهما ، توقيت التقرير ، حيث صدر في وقت أوشكت فيه هيئة المنظمة وسلطاتها على التلاشي ، وشارف مجلس الأمن ، وهو الجهاز المنوط بحفظ الأمن والسلم الدوليين ، على بلوغ حد العجز والشلل التام* .

نقول هذا ونعني بالتحديد عجز مجلس الأمن عن رده اسرائيل ، ووضع حد لأعمالها العدوانية ، التي كانت آخر حلقاتها غزو لبنان واحتلالها ودخولها عاصمتها ، وحملة الإبادة الوحشية التي شنتها ضد الفلسطينيين واللبنانيين ، في الجنوب اللبناني ، وفي بيروت الغربية والتي انتهت بمذبحة " شاتيل " و " صبرا " .

لقد ظلت الغالبية العظمى من الأسرة الدولية ، ممثلة في هذه الجمعية ، تتبصر عبر دوراتها المتعاقبة على الطبيعة العدوانية لاسرائيل ، ونواياها التوسعية في المنطقة ، وعزمها على إبادة الشعب الفلسطيني ، فلا غرو أن جاء عدوانها الأخير على لبنان والشعب الفلسطيني دليلاً قاطعاً على تنفيذ تلك النوايا ، كما يتضح من السجل البشع لهذا العدوان :

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مورينو سالسيدو (الفلبين)

النهاية الأمن الذي أباح لها الإبادة ، أي إبادة الآلاف من الفلسطينيين العزل ، نساءً وشيوخاً وأطفالاً ، لمجرد أن أكثر من ثلاثين عاماً من التشريد والقهر ، لم تسكتهم عن المطالبة بحقوقهم المشروعة ؟ أي أمن وأي حدود آمنة تريد إسرائيل ؟ أهو الأمن الذي لا يعترف بحق الآخرين في الأمن ، أم الحدود التي لا ثبات لها ولا نهاية ؟

بعد كل ذلك - أليس من العجيب حقاً أن يردد البعض ، ان السلام في الشرق الأوسط لا بد أن يقوم على ضمان أمن إسرائيل ؟ من أحق بالمطالبة بضمانات الأمن ؟ أهى إسرائيل ، التي تشر جنودها ووسائل دمارها المتطورة في أرجاء المنطقة ، أم لبنان وسوريا والأردن ، وباقي الدول العربية ، والشعب الفلسطيني المشرد ، ضحايا عدوان إسرائيل كل يوم ؟ .

نحن دعاة سلام ، وما فتئنا نكرر جنوحنا للسلام ، السلم القائم على العدل ، وليس السلم المفروض بأسنة الرماح . وقد أكد مؤتمر القمة العربي الأخير في فاس هذا التوجه الأکید نحو السلام القائم على العدل ، والذي يضمن أمن وسلامة كل دول المنطقة ، ويكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة على أرضه ، السلام الذي لن توسي قواعده دون مشاركة الشعب الفلسطيني ، ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

لعله قد أصبح واضحاً لهذه الجمعية الموقرة ، التي تمثل ضمير المجتمع الدولي ، أن السلام الحقيقي والدائم والعادل في الشرق الأوسط ، لن يتحقق إلا بإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، التي تمثل لب الصراع فيه . حل يضمن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ، وإقامة دولته المستقلة على أرضه . ولن يتأتى ذلك إلا بإجبار إسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، بانسحابها انسحاباً كاملاً وغير مشروط من كافة الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية ، واعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

لقد أجمع العرب في مؤتمر فاس على السلام القائم على العدل ، وأكدوا رغبتهم الصادقة فيه . وفي تقديرنا أن قرار فاس قد هيباً ، ولأول مرة في تاريخ هذه القضية ، مناخاً مواتياً لكسي تعمل كل الأطراف المعنية على إيجاد تسوية عادلة للصراع في الشرق الأوسط ، خاصة إذا ما أخذنا في اعتبارنا التطور الإيجابي الجديد في الموقف الأمريكي الذي عكسته مبادرة الرئيس ريفان ، وما أبداه من اهتمام لا يجاد تسوية سلمية ، تضع حداً للماضي والمعاناة الدائرة في الشرق الأوسط . اننا نرحب بكل الجهود السائرة اليوم نحو إيجاد تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط . ونأمل ألا تضيع هذه الجهود والمحاولات سدى أمام تعنت حكومة إسرائيل .

اننا ان نستعرض الوضع الدولي الراهن لنلاحظ بكل وضوح البون الشاسع الذي يفصل بين الواقع الحالي للعلاقات الدولية وما تطمح اليه شعوب الأمم من تحقيق الأمن والسلم الدوليين . فالمشاكل التي نعيشها ظلت تزداد تعقيداً وبؤراً التوتر والنزاع في العالم لا زالت تتعمق بشكل يهدد سلام العالم وأمنه . فيبقلق متزايد يتابع السودان استمرار الحرب اليونانية العراقية التي استمرت رغم كل الجهود التي بذلت لأكثر من عامين . اننا من على هذا المنبر نشيد بالمبادرات والجهود التي بذلها العراق عبر هذه المنظمة وغيرها ، أملاً في وقف نزييف دم شعوب الدولتين المسلمتين ، ونطالب إيران أن تستجيب لهذه الجهود وتوجه موارد المسلمين وثرواتهم لما فيه خير الأمة الإسلامية .

ان السودان ، ايما منا منه بضرورة احترام سيادة واستقلال كل الدول والشعوب وعدم جواز التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية ، وايما منا منه بنبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، وبضرورة وقف كل أنواع العدوان والضغط العلنية والمستترة التي تهدد سيادة الدول الأخرى واستقلالها السياسي ، ليللاحظ بقلق بالغ استمرار تواجد القوات العسكرية الأجنبية في كل من أفغانستان وكمبوديا . اننا نعيد مرة أخرى مطالبتنا بانسحاب جميع القوات الأجنبية كيما تمارس شعوبها تين المنطقتين حقها الأصيل في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل أو سيطرة أجنبية .

كذلك نأمل أن تكفل الجهود المبذولة لايجاد تسويات سلمية عادلة لمسألتنا كوريبا وقبرص وفق امال وتطلعات شعوبهما ، وبما يحقق لهما السلام والاستقرار والتقدم والوحدة . يتابع السودان باهتمام وقلق شديد بين التطورات التي يشهدها المسرح السياسي فسي جنوب افريقيا . ان طوى الطغمة العنصرية في بريتوريا أن تعني بأن الاوضاع في جنوب افريقيا لا تحتاج لتغيرات تدريجية او هامشية ولكنها تستوجب تغييرا جذريا يهدم ويقطع النظام العرقي من جذوره ويخلق مجتمعا ديمقراطيا عادلا يكفل للاغلبية العظمى فيه حقها المشروع في الحرية والسيادة ، وهو حق لا بد عائد - طال الزمن أم قصر - في ظل النضال البطولي والمقاومة الوطنية التي تنتظم جنوب افريقيا .

لا يمكن التحدث عن الجنوب الافريقي دون الحديث عن ناميبيا التي ظل المجتمع الدولي في كل دورة يتوقع ان يراها تأخذ مكانها الطبيعي في هذا المحفل . لقد ان الأوان أن يضع المجتمع الدولي حدا لكل هذا التأخير الذي صاحب حل المسألة الناميبية . اننا نعلم أن الجولة الأخيرة للمفاوضات قد أحرزت تقدما ايجابيا من الممكن أن يقودنا الى خطوات سريعة في اتجاه الشروع في تنفيذ الخطة السلمية لمنح ناميبيا الاستقلال حسب مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان السودان ليشيد بالدور القيادي والبطولي لسوابو في مواجهة المناورات التي ظلمت تثيرها جنوب افريقيا بلا نهاية أثناء المفاوضات ، كما نشيد بدور دول المواجهة الافريقية لما عكسته من مرونة وتعاون لانجاح هذه المفاوضات . ولا يفوتنا أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسودان الغربية الخمس التي لعبت دورا رئيسيا في التوصل للتسوية المضمنة في القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) واننا نطالبها الآن أكثر من أي وقت مضى بحمل جنوب افريقيا على احترام التزاماتها والشروع في تنفيذ نص الاتفاق في اطار زمني معين ، قبل أن تغت من بين أيدينا فرصة سانحة ، وتكون الأخيرة ، لوضع نهاية سلمية للاحتلال غير الشرعي من قبل جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا وتمكين شعبه من ممارسة حقه الاصيل في تقرير المصير .

والسودان من منطلق التزامه بقضايا التحرر الافريقي عامة ، واستقلال ناميبيا خاصة ،

ولا يمانه القاطع بالدور الفعال الذي يجب أن تلعبه الأمم المتحدة في تسوية المسألة الناميبية كان قد وافق مبدئيا على الاشتراك في قوات الأمم المتحدة باقليم ناميبيا أثناء الفترة الانتقالية وفق ماأطنه السيد الرئيس القائد جعفر محمد نميري أمام الجمعية العامة في ١٩٧٨ حينما خاطبها بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية آنذاك . واليوم نجد موافقتنا على الاشتراك في قوات الأمم المتحدة ، مواصلة لجهودنا في مقابلة التزاماتنا الافريقية من أجل تقديم المساعدات المادية والمعنوية لسواهو ولشعب ناميبيا لاعادته وتأهيله لتسلم ادارة شعونه عند الاستقلال .

رغم الآمال التي طقتها الاسرة الدولية على انعقاد الدورة الثانية لنزع السلاح فسي
حزيران / يونيه الماضي الا أن الدورة عجزت عن تحقيق حتى الجزء اليسير من تلك الآمال . ورغم
فشل الدورة الثانية لنزع السلاح الا أن الفشل لا يحول دون تأييدنا لأهمية البرنامج الشامل
لنزع السلاح الذي يجب أن يحدد كافة تدابير نزع السلاح الواجب تنفيذها وفق جدول زمني
محدد فضلا عن تدابير أخرى تمهد الطريق للمفاوضات التي ستجرى مستقبلا بحيث تكون الأولوية
في تلك المفاوضات للأسلحة النووية ثم أسلحة التدمير الشامل الأخرى بما فيها الأسلحة الكيماوية
مفرطة الضرر وعشوائية الأثر وصولا الى نزع شامل للسلاح .

ان السودان ليؤمن ايمانا راسخا بأن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على
أساس ترتيبات يتم التوصل اليها بمحض الاختيار بين دول المنطقة المعنية هو أحد أهم تدابير
نزع السلاح . وانطلاقا من ذلك المفهوم فقد ظل السودان يدعم ويساند جهود المنظمة الدولية
الى جعل المحيط الهندي منطقة سلام خالية من سباق التسلح والوجود العسكري الأجنبي
التمثل في القواعد والمنشآت العسكرية والأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل وكل المظاهر
المسلحة للتنافس والخصومات بين الدول الكبرى . وفي هذا الاطار فان السودان لم ولن
يدخر جهدا في العمل والتعاون الدؤوب مع دول المنطقة من أجل بلورة مفهوم أمن البحر الأحمر
كبحيرة سلام خالية من صراع القوى الكبرى . كذلك ظل السودان التزاما بقرارات منظمة الوحدة
الافريقية ينادى بضرورة جعل القارة الافريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية وازالة كافة آثار
النفوذ والتدخل الأجنبي فيها .

تنبئنا كل التقارير الاقتصادية الصادرة خلال هذا العام من الحكومات ومن أجهزة
منظومة الأمم المتحدة ، أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم الآن ، هي اخطر أزمة يمر
بها منذ الثلاثينات ، وهو تقييم تؤيده كل المؤشرات الاقتصادية في الدول المتقدمة كسبب
البطالة التي بلغت أعلى حد لها خلال الخمسين سنة الأخيرة ، ومعدلات النمو المنخفضة
ونسبة التضخم المتزايدة ، هذا بالإضافة الى الاتجاه نحو تقييد حرية التجارة مما يهدد بخطر
" حروب تجارية " جديدة تكمل أوجه الشبه بين الأزمة الحالية وأزمة الثلاثينات .

ولعل أخطر مظاهر الأزمة الحالية هي أثرها البليغ على اقتصاديات الدول النامية وبالذات أقلها نمواً والافريقية منها بصفة خاصة ، وأثرها السلبي على مناخ التعاون الاقتصادي الدولي الذي يتميز حالياً بانحسار الالتزام بالتعاون متعدد الأطراف وانخفاض المساعدات الاقتصادية الرسمية التي تعتمد عليها بعض الدول النامية وخاصة أقلها نمواً ، اعتماداً أساسياً في جهودها التنموية . ولعل الأزمة المالية التي يمر بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصعوبات التي واجهت مرحلة التمويل السادسة لوكالة التنمية الدولية بالبنك الدولي وغيرهما من مؤسسات العون التنموي الدولي ، خير شاهد على هذا المنحى الجديد .

والسودان ، شأنه شأن أقل الدول نمواً ، من أكثر أفراد الأسرة الدولية تعرضاً لآثار الأزمة الاقتصادية الدولية وأقلها مقدرة على امتصاص الهزات الاقتصادية على الصعيد العالمي . وفي وجه هذه المصاعب الاقتصادية الدولية يحاول السودان جاهداً حل أزمته الاقتصادية عن طريقين : الأول ، هو الاعتماد على الذات وإشراك مواطنيه وأقاليمه المترامية في دفع عملية التنمية ، والثاني ، هو استغلال التعاون الاقتصادي على الصعدة الثنائية والإقليمية والدولية لفائدته وفائدة شركائه في هذا التعاون .

ولعل أبرز إنجاز في الإطار المحلي هو تطبيق نظام الحكم الإقليمي في السودان والذي يهدف ، في بلد كالسودان تبلغ مساحته مليوناً من الأميال المربعة ، إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاقتصادية لتشمل كل أجزاء القطر . وبموجب هذا النظام يكتمل تقسيم السودان إلى ستة أقاليم لها برلماناتها ومجالس وزرائها وحكامها ، تتمتع بسلطات واسعة خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات ، ونأمل أن يحقق تطبيق هذا النظام الإسراع بالتنمية الإقليمية وتعميق مبدأ الاعتماد على الذات وتوزيع ثمار التنمية القومية توزيعاً عادلاً على كل أجزاء القطر .

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المحلية لا بد أن نشير إلى أن المرحلة الحالية في ظل أزمة اقتصادية شاملة ، لا بد أن تتميز بدعم متزايد من جانب الأسرة الدولية لجهودنا التنموية خاصة في مجال المساعدات الإنمائية الرسمية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف ، وفي مجال التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من أجهزة الأمم المتحدة .

ان السودان بحكم انتمائه العرقي والثقافي والحضارى والتاريخي للكانيين العربى والاfrیقی ظل نشطا في ارساء دعائم التضامن العربى الافریقى ودعم الهياكل والبنیات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تجسد هذا التضامن وتقوى من بنيته . ففي افريقيا ظل السودان ينادى بضرورة التمسك بسياسة حسن الجوار ونبذ استخدام القوة وفض النزاعات والخلافات سلميا وعن طريق الحل السياسى لأنه الحل الباقي والدائم . وذلك في تقديرونا هو طريق افريقيا نحو السلام والاستقرار والتقدم ، وبذلك وحده تستطيع افريقيا أن تسخر كل امكانياتها نحو البناء والتعمير بدلا من اهدارها في المنازعات والخلافات والحروب المستمرة . ان افريقيا في حاجة ماسة الى الجرارات وأدوات التعمير والبناء لا الى المدفع ووسائل الدمار والاستنزاف . ومن أجل ذلك ، ولكي نصدق القول بالعمل ، فقد عمل السودان جاهدا لتمتين العلاقات مع الدول المجاورة حيث اقيمت اللجان الوزارية الثنائية والثلاثية مع العديد منها لتوثيق وتعزيز هذه العلاقات وضمان امن واستقلال هذه الدول ورفاهية شعوبها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . وانطلاقا من هذا التوجه وتوجيها له فقد تمت صياغة الميثاق التكامل بين مصر والسودان سيتم توقيعه في الأيام القليلة القادمة . يمثل هذا الميثاق الاطار التنظيمي لدفع عجلة التنمية في البلدين عبر تنفيذ عدد من مشروعات التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . ان السودان ومصر يهدفان من خلق هذا التكامل الى قيام تعاون اقليمي يحتذى به . ان ميثاق التكامل بين مصر والسودان يمثل خطوة جادة في طريق ارساء دعائم التعاون الاقليمي بين مختلف الأقاليم الافريقية وفق ما نصت عليه خطة لاغوس للتنمية التي أقرتها القمة الافريقية في ١٩٨٠ .

ان منظمة الوحدة الافريقية قد أوجدت تجسيدا للحكمة الافريقية ، المستلهمة من تراث ضارب في العمق ، وانعكاسا لقدرات افريقيا على التصدي لكل ما يعوق طريقها من صعاب ومزالق . لقد اعتمدت المنظمة منذ نشأتها في عام ١٩٦٣ ، المبادئ والأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة ، فجاءت كما أراد لها الرواد الأوائل ، رافدا كبيرا من روافد المنظمة العالمية ، تعمل على تعضيد وتحقيق تلك المبادئ والأهداف العليا . وبحسبان رصيد السنين والأعوام التي مضت ، لم تكن منظمة الوحدة الافريقية في أى يوم من الأيام غضة العود أولينة الجانب أمام الصعاب التي واجهتها ، بل كانت دائما أقوى من الصعاب وأصلب من المشاكل التي تدفع اليها . كانت دائما سدا لكل شفرة أو مسرب تلج منها محاولات الرامين الى اضعافها وتفتيت وحدتها ومنعها من تحقيق الأهداف التي قامت لبلوغها . لقد ظلت هذه المنظمة دائما تجسيدا لقناعة كافة الشعوب الافريقية بأن مشاكل وشواغل افريقيا هي مسؤولية افريقية صرفه ، وتتصدى لمعالجتها بذات الارادة والحكمة الافريقية ، وعبر المؤسسات والأجهزة التي تنشئها مؤتمرات القمة وحدها لمعالجة هذه المشاكل . اننا نشق بأن منظمة الوحدة الافريقية رغم الصعاب التي تواجهها اليوم ستتمكن من تطوير الخلفات والمزالق التي تواجهها . وان السودان ايما منا منه بأهداف تلك المنظمة ومبادئها ، لن يدخر جهدا مع اشقاءه الأفارقة لتجاوز المشاكل والخلفات ، وتمكين المنظمة من تحقيق الأهداف التي أنشئت لبلوغها .

السودان أكثر من غيره من أقل الدول نموا لا يواجهه ويلازم الأزمات الاقتصادية العالمية المتفاقمة فحسب ، بل يعاني أيضا من التدفقات المستمرة والمتزايدة من اللاجئين ، مما يلقي عليه عبئا ثقيلا ، يستنزف موارده وجهوده المحدودة نحو بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق معدلات واحصائيات ثابتة . لقد بلغت الأعداد المسجلة من اللاجئين بواسطة الأمم المتحدة أكثر من نصف مليون لاجئ ، بينما يفوق العدد الحقيقي ، للمجموعات التي تدخل البلاد عن طريق المسالك والدروب على امتداد حدودنا مع ثماني دول ، ذلك الرقم بكثير ، ورغم فداحة العبء وثقله وما يترتب عليه من آثار سلبية بالغة التعقيد الا أن السودان من الجانب الآخر ، استلح أن يطور تجربة فريدة ومتميزة في مجال خدمة اللاجئين واستضافتهم وتقليل معاناتهم ما أمكن ذلك ، ولقد أثرت خبرات مسؤولينا في هذا المجال مالنا من تجربة ثرة وغنية في اعادة توطين اللاجئين السودانيين ، نالت استحسان واعجاب الأسرة الدولية .

وكتيجة لكل ذلك فقد تخطت معالجة السودان لمسألة اللاجئين حدود الاستضافة العفوية ، الى عمل ملتزم ومخطط يسعى الى اسكان اللاجئين في مشاريع منظمة ، تؤمن لهم الخدمات الأساسية اللازمة ، من تعليم وصحة وعمل وغيره ، مما يسهل عليهم الحياة في البيئة الجديدة التي وفدوا اليها ، ويجعلهم أكثر اعتمادا على أنفسهم . ومن أجل تنفيذ هذه المشروعات ، فقد سعى السودان بجدية لجلب العمور للاجئين من الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات التلوعية . وفي الحار هذا الجهد عقدنا المؤتمر العالمي للاجئين في السودان في الخرطوم في حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، وأعلنا عام ١٩٨٠ عاما للاجئين في السودان . ومواصلة لتلك الجهود عقد السودان في الحادي عشر من أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ندوة دولية في الخرطوم شارك فيها العديد من المهتمين بشؤون اللاجئين من مختلف أنحاء العالم ، كما شارك فيها لأول مرة ممثلون عن اللاجئين أنفسهم ، وقد بحثت تلك الندوة عدة موضوعات أهمها مسألة التكامل بين مشاريع اللاجئين والمواطنين ، والموضوعات المتعلقة بخدمات اللاجئين .

ولقد كان السودان وما زال ينتهج سياسات متحررة وإيجابية تجاه مسائل اللاجئين ، وذلك من منطلق انساني وأخلاقي والتزام اقليمي ودولي بحق اللجوء ، وفقا للمواثيق والأعراف الاقليمية والدولية ، التي تمنح ذلك الحق والتي انضم السودان اليها ، بل وضمنها في دستور البلاد . *
لقد سبق أن أبدى السودان ترحيبه الحار لعقد المؤتمر الدولي الخاص بتقديم المساعدات للاجئين في افريقيا ، والذي عقد في جنيف في نيسان /ابريل من عامنا الماضي ، كما أشاد بنتائجه واعتباره خطوة ايجابية على الطريق الصحيح ، ستتبعها قطعا خطوات وخطوات دولية تتكافأ مع احتياجات هؤلاء اللاجئين ، آخذة في اعتبارها تدفقاتهم المتزايدة وما يترتب عليها من آثار سلبية عديدة على الدول والشعوب المضيفة . ويود وفد بلادى أن ينادى مرة أخرى ، ويلقي الضوء على أهمية ضرورة عقد مؤتمر آخر خلال العام المقبل ١٩٨٣ ، لتقييم التقدم الذي أحرز في سائر تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر الأول وللسمعي لايجاد أنجع السبل لحل المشاكل والعراقيل ، التي مازالت تعترض وتواجه تنفيذ بعض التوصيات والقرارات الصادرة من ذلك المؤتمر ، ولحث الأسرة الدولية للوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين ، وتجاه الدول الافريقية المضيفة للاجئين .

* عاد الرئيس ، السيد هولاي (هنفاريا) ، الى مقعد الرئاسة .

ختمت بياني أمام الجمعية العامة في العام الماضي بتأكيد ايمان السودان الثابت بدور الأمم المتحدة ، خاصة في إطار حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وليس أوقع من أن أختتم بياني هذا العام ، بتكرار نفس التأكيد والدعوة الى تدعيم دور الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن للقيام بالدور الأساسي في حفظ السلم ، في ضوء تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لهذا العام ، والذي عكس في شجاعة وصراحة ، قلق غالبية الدول الأعضاء ما آل اليه حال المنظمة ، ودورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين . ونأمل أن تلقى أفكار ومقترحات الأمين العام الدراسة الجادة والمتأمله ، من جانب كل الدول الأعضاء ، وعلى الأخص من جانب مجلس الأمن ، ربما في اجتماع يقصر على مستوى عال كما اقترح الأمين العام . ونكتفي هنا بالملاحظات التالية :

أولا ، نوافق الأمين العام بأن في انشاء نظام الأمن الجماعي الذي احتواه الميثاق السبيل الوحيد لضمان قيام الأمم المتحدة بواجبها الأساسي ، ذلك لأن في نظام الأمن الجماعي حماية للدول الصغرى والضعيفة ، وحفظا للموارد الهائلة المهترئة في التسليح في عالم أصبح لا يحترم الا القوة .

ثانيا ، ان احجام عدد من الدول عن استخدام مجلس الأمن لفض المنازعات وحفظ السلم أو الرجوع الى المجلس بعد فوات الأوان ، أمر يهدم الهدف الاساسي من انشاء المجلس . ولكن لا بد من التنويه هنا الى أن الرجوع الى المجلس والاحتكام اليه لا بد ان يصاحبه تأكيد بتحمل المجلس لمسؤوليته الكاملة والتزام من الدول الأعضاء الدائمين في المجلس يتحمل واجباتها بنفس القدر الذي ستستمتع فيه بحقوقها داخل المجلس .

ثالثا ، لا بد أن يبحث المجلس الطرق الكفيلة بجعل قراراته ملزمة لكل الدول الأعضاء ، وأن يظهر الاستعداد لمعاقبة المارقين على سلطته والجدية في ذلك .

رابعا ، ان دور قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام دور لا يمكن فصله عن مقدرة مجلس الأمن على فرض سلطته وهيئته ومقدرته على تنفيذ قراراته ، ان قوات حفظ السلام ، كما يعلم الجميع ، رادع أكثر منه عسكري . ونعتقد أن اقتراح الأمين العام بتدعيم قوات حفظ السلام بضمانات جماعية أمر يستحق الدراسة .

وفي النهاية ، ان التزام الدول الأعضاء بميثاق المنظمة وأهدافها هو الضمان الوحيد لفعاليتها في اقرار الأمن والسلم الدولين وتحقيق رفاهية شعوب العالم .

السيد شنوبك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحو لي

أن اهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع خلال الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا على اقتناع بأن انتخابكم يعكس تقديرا لقدراتكم الشخصية وتعبيرا عن المكانة الدولية التي يتمتع بها شعب بلدكم المعروف جيدا بمساهمته في تعزيز السلم والأمن الدولي . نتمنى لكم ، وللأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويار ، النجاح الكامل في عملكم المتسم بالمسؤولية .

هذه هي المرة الثانية التي نجتمع فيها خلال الأربعة أشهر الماضية لبحث التطورات التي حدثت في جميع أرجاء العالم ولنبحث عن الطرق التي تجعل قوانا تتضافر بما أمكن من فعالية لتنفيذ المبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة . الا أننا مضطرون الى الملاحظة بشعور من القلق الكبير هذه المرة أيضا . ان الحالة الدولية الراهنة ما تزال معقدة وتندرج بالخطر . اننا على اقتناع عميق بأن هذا الفتور الذي يكتنف المناخ الدولي كان ينبغي ألا يحدث

أبدا ، حيث لا توجد ، ولا يمكن أن تكون هناك أسس منطقية تبرر هذا الفتور ، ان سياسة الانفراج ، في النهاية ، قد أثبتت نفسها باعتبارها انجازا تاريخيا يمكن للأمم أن تتحسسه .

ولسوء الحظ ، أصبح الابتعاد عن مثل هذه السياسة المفيدة بصورة عامة ومحاولات العودة الى الحرب الباردة بمثابة الخط السياسي بالنسبة الى دوائر معينة للامبريالية والرجعية . ما هي الابتكارات التي يمكنهم أن يأتوا بها ؟ وكما كان يحدث في سنوات " مطاردة الجن " نلاحظ اليوم مرة أخرى ان عملاءهم يحاولون أن يبعثوا بشبح الشيوعية حيا ، اذ يبحثون عن ذراعه الطويلة في كل شيء سيء . ومثل ما يقوم به المحققون عن الجرائم . يتهمون البلدان الاشتراكية بجميع الاثام العظيمة . ويبذلون كل ما في وسعهم للاخلال بالميزان العسكري الاستراتيجي - الذي هو اساس الاستقرار في عالم اليوم - لامالته الى ما فيهم فائدتهم . انهم يشرعون دائما في جولات جديدة من سباق التسلح . ويبتكرون مفاهيم خاطئة للضربة النووية الوقائية ، أو ما يسمى بالحرب النووية المحدودة أو الطويلة ويجزمون انه يمكن كسب هذه الحروب . كما أنهم يعملون على احياء السياسات المشكك في صحتها للحظر والمقاطعة وفرض العقوبات ، ويلجأون الى أساليب الضغط والابتزاز والقوة والعدوان والبربرية والابادة الجماعية اينما سمحت لهم الظروف بذلك .

ولذلك ان تد هو الاوضاع الدولية ليس نتيجة أسباب خارجة عن ارادتنا . ان ذلك التد هو حد دته أعمال ملموسة تماما قامت بها حكومات معينة . وبالتالي ، من واجب كل عضو من أعضاء هذه المنظمة العالمية أن يبذل كل ما هو ممكن لأن يحمي بصورة فعالة وموثوق بها أشد حقوق الانسان جوهرية - الحق في الحياة . ولا تزال هناك امكانيات كبيرة في هذا المجال وان ارادة الشعوب في العيش بسلام لا تعرف الكلل . ولهذا فانه يمكن لسياسة الانفراج ، أن تستمر وتتواصل لتؤتي ثمارها ، ويعود الفضل في ذلك الى الجذور العميقة والقوية لهذه السياسة ، لاسيما في اوروبا .

ان هذا التأكيد مدعم بالحقائق التالية :

أولا ، ان كل الالتزامات المتجسدة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ما تزال سارية المفعول بكل مضمونها ولا يجوز اعتبارها وثائق للحفظ كما يفضل البعض . بل على العكس ، فانها تشكل مدونة قانونية حية اختبرت بالتجربة ، هي بمثابة معلم تهتدى به سياسات أغلبية الدول الأوروبية .

ثانيا ، يجرى تنفيذ اتفاقات هامة ثنائية ومتعددة الأطراف . وهذا يشكل أساسا قانونيا دوليا تم اختباره وبشكل حجر الزاوية في بنية أوروبا السلمية . ومن جملة هذه الاتفاقات نتذكر بصفة خاصة المعاهدات التي أبرمها الاتحاد السوفياتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك اتفاق الدول الأربع بشأن غرب برلين .

ثالثا ، ان الحوار السياسي بين الشرق والغرب يستمر في محاولة ترمي الى دعم البنية الأساسية للانفراج الاوروبي والدولي على السواء . والأجهزة التي اقيمت بهدف التخفيف من المواجهة العسكرية وتعزيز التفاهم والثقة المتبادلين من أجل تحقيق استقرار وأمن أكثر وثوقا لا تزال تؤدي وظيفتها .

رابعاً ، من أجل الحفاظ على روح ونص وثيقة هلسنكي وتنشيطها يجرى الآن تعزيز وتوسيع جهاز التشاور بشأن مواقف الطرفين التي تبدت لأول وهلة وكان التوفيق بينهما متمسكاً أحياناً ، وهو جهاز مجرب يتناول قضايا متنوعة .

خامساً ، رغم كل العقبات المصطنعة وكل التدابير التمييزية التي رفضت ، فإن عدد كبيراً من الاتفاقيات الأوروبية على الصعيدين التجاري والاقتصادي مازالت سارية . إن تنفيذ عقد خط أنابيب الغاز ، وهو أكبر مشروع في هذا القرن يحل أكبر مشكلة من مشاكل الطاقة ، هو أحدث مثال على هذا التعاون .

سادساً ، إن الحوار في مجالات الثقافة والتعليم والاعلام والاتصالات البشرية لا يزال مستمراً .

سابعاً ، إن الحركات المناهضة للحروب واستخدام السلاح النووي تقوى كل يوم وتصبح أكثر ديناميكية في أوروبا .

ويمكن أن نلاحظ بكل ارتياح أن أولئك الذين يحاولون التقليل من شأن الانفراج لا ينجحون أبداً . إن مثل هذه الأعمال الناجحة لا يمكن أن تزيد من فعاليتها وتوسع من نطاقها الجغرافي إلا إذا تحلى المسؤولون السياسيون بالوعي السياسي والرغبة في القيام بمساندة عملية الدعم .

إن الامكانيات العظيمة للانتفاع من سياسة الانفراج وما تحققت من نفع للجميع يشهد عليها المثال الذي تحققت في أوروبا فهي بكل وضوح أكثر المناطق استقراراً في عالمنا المتوتر . ويفضل الانفراج فإن تغييرات صحية رائعة قد حدثت في أوروبا الوسطى حيث توجد تشيكوسلوفاكيا ، تلك المنطقة التي كانت مركزاً لحربين خربتا العالم . وقبل كل شيء ، فإن هذا الوعي الذي حدث لأول مرة في أوروبا وفي تاريخ شعوبها سمح لتلك الشعوب أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية لتوفير الأسباب العملية للتوصل إلى السلم والأمن والتعاون السلمي ، وقد تمكنت من القيام بهذا العمل رغم الفوارق السياسية والاقتصادية والفلسفية والاجتماعية القائمة بينها .

وقد أسهمت تشيكوسلوفاكيا أيضاً بنصيبها في تحقيق هذا الانجاز الذي يعتبر - من الناحية التاريخية - جديداً تماماً كما تم التعبير عن ذلك في مؤتمر هلسنكي إذ صرح رئيسنا

جوستاف هوساك : " ان المؤتمر قد ساعد في ايجاد عامل هام للاستقرار يتناقض تماما مع تاريخ الصراع والتوتر الدائمين لفترة ما قبل الحرب وصفة خاصة في وسط أوروبا " .
ان عطية التطبيع بين تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الاتحادية والتطور المستمر لعلاقات المنفعة المتبادلة تأسيسا على عطية التطبيع هذه قد أصبحا عنصرا هاما في نظام الأمن الأوروبي . ان ذلك قد تم أيضا مع النمسا فمئذ حل بعض المشكلات التي كانت معلقة تم القيام ببعض الاتصالات المثمرة وشطب ذلك الاتصالات السياسية على أعلى مستوى ، كما تم ايجاد تعاون سلمي ستستفيد منه قارتنا وسيتم دعمه . وفيما يتعلق بالتعاون في العديد من المجالات الذي يتم مع فنلندا ، فاننا نواصل تنفيذ الوثيقة النهائية لهلسنكي . وهناك بحث مشترك بين تشيكوسلوفاكيا وفرنسا عن أساليب جديدة لتنمية علاقاتنا يحمل في طياته بعض الأمل . كما ان علاقاتنا مع اليونان وجمهورية قبرص ولكسمبورغ هي بلا شك في مصلحة الانفراج .

بعد سنوات عديدة من المفاوضات مع الموقعين الآخرين ، على اتفاقية هلسنكي وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، تلك المفاوضات التي بدأت بعد مؤتمر هلسنكي مباشرة ، تم حسم مسألة الذهب النقدي التشيكوسلوفاكي . وفي كانون الثاني /يناير الماضي وقعت اتفاقات بين تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وبين تشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة بشأن التعويض وحل المسائل المالية التي أثرت على العلاقات بيننا وبين هذين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفي شباط /فبراير ، فان جزءا من الـ ١٨٤ طناً من الذهب الذي سرق خلال احتلال تشيكوسلوفاكيا بواسطة الهتلريين أعيد من واشنطن ولندن الى براغ . وهكذا فان آخر قضية بارزة متبقية من زمن الحرب العالمية الثانية قد حلت وأزيلت عقبة خطيرة كانت تقف في سبيل تطبيع العلاقات وخاصة مع الولايات المتحدة . وفي هذا أيضا فاننا نرى تأكيد الحقيقة انه اذا ما توفرت النية الحسنة من الجانبين فلن تكون هناك مشاكل تستعص على الحل .

وفي الماضي ، فقد أشرنا دائما الى المنافع المتبادلة المتحققة مما اصطلحنا على تسميته بتحسين الانفراج . ان هذا الأمر تثبته الحقائق والوقائع . ويكفي ان نشير الى ان حجم المعاملات التجارية فيما بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية قد تضاعفت ستة أمثال في السنوات العشر الماضية . ان نصيب تشيكوسلوفاكيا في هذا التبادل المشرع مع البلدان الرأسمالية المتقدمة قد شكل معدل دوران تجاري يزيد على ٦ بليون دولار .

ان صورة مماثلة يمكن ملاحظتها في العلاقات الثقافية والتعليمية والعلمية . لقد أشرنا منذ البداية الى أن أى تقدم في هذا المجال سيسهم في الاثراء الثقافي المشترك ودعم الثقة المتبادلة . ان عددا من هذه المشروعات التي تمت في بلدنا توضح انه كان من أول المشاركين في اتفاقية هلسنكي . وخلال السنوات العشر الماضية فان العبادلات الثقافية قد تضاعفت مرتين . وبلغت في السنة الماضية على سبيل المثال (شخص ، منهم ٥٥ من مواطنينا الذين بعثوا الى الخارج ، و ٤٥ من الأجانب الذين وفدوا في زيارة لتشيكوسلوفاكيا ، تنفيذاً لأكثر من ٧٠ اتفاقية ثقافية . ونحن نواصل تنظيم العديد من المشروعات الثقافية على الصعيد الدولي كتنظيم "أيام ثقافية" لفنلندا ، وبلجيكا ، والمكسيك وتونس حيث لاحظنا أن "الأيام الثقافية لجمهورية المانيا الاتحادية في تشيكوسلوفاكيا" قد حظيت بالنجاح . ان ذلك يعتبر أول مشروع من نوعه في التاريخ يتم بين دولتين . ان "أيام ثقافية نسائية في تشيكوسلوفاكيا" يتم الاعداد لها للعام القادم . وهذه الطريقة يمكن القول بأنه تتواجد في تشيكوسلوفاكيا يوميا ألوانا من الثقافة لبعض الدول الغربية المشاركة في مؤتمر هلسنكي .

وطبيعة الحال ليست هذه الا أمثلة قليلة على حيوية سياسة الانفتاح وطبيعتها الموجهة الى المستقبل .

في الظروف التي نعيشها في هذا العصر النووي ليس هناك بديل معقول آخر للتعايش السلمي فيما بين الدول . وليس هناك شك في صحة هذا . ان العودة الى الحرب الباردة أو المواجهة أو الهروب من التهديد النووي بالعودة الى كهف العصر الحجري ليست بدائل منطقية . وان هذا هو الحافز الرئيسي للبحث عن اجابات على الاسئلة الأساسية التي تتعلق بيوما ومستقبلنا : كيف يمكننا أن نقضي على الحروب من حياة المجتمع ؟ كيف يمكن أن نتفادى كارثة نووية ؟ كيف يمكننا أن ندعم وأن نقوى الجوانب المشتركة فيما بيننا وأن نبعد كل ما من شأنه أن يقسمنا ؟ وفي نهاية الأمر ، كان أطس القيم هي المعرضة للخطر ، ويتلخص ذلك في كلمات هاملت " نكون أولا نكون " بمعنى اذا ما كان سيتم الحفاظ على المبادئ الأساسية للحياة على سطح الأرض أم لا .

ان الاجابة على هذه الاسئلة لا تحتل أى شك . علينا ان أن نجيب بكل صراحة ومشكل قاطع ومحدد . ومثلما قيل من منبر الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح : علينا أن نضع حدا للاعداد لحرب نووية .

ولذلك فاننا ندعم تماما الالتزام الذي يضطلع به الاتحاد السوفياتي بألا يكون البادئ باستخدام السلاح النووي ، والوارد في بيان أعلى ممثل للاتحاد السوفياتي ، ليونيد برجنيف الذي ألقاه أمام هذه الدورة الأخيرة . اننا نقدر هذا الالتزام كعمل تاريخي حقيقة ، ولو أعقبته مبادرات مشابهة من الدول النووية ، سيحرر العالم من خطر استخدام السلاح النووي . ان هذا الموقف ازاء الحرب النووية نعتبره معيارا أساسيا في الحكم على درجة المسؤولية التي تعالج بها كل دولة وخاصة دول حلف الأطلسي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مسألة تأمين حياها سلمية على كوكبنا .

اما فيما يتعلق بالادعاءات التي تشير الى أن هذا الالتزام يتجاهل الأسلحة التقليدية ، فعلينا أن نذكر أن أصحاب هذه الاعتراضات هم أولئك الذين كانوا منذ البداية يحاولون عرقلة ابرام اتفاقية على مستوى العالم لعدم اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وهو اقتراح ظل موضع تفاوض لعدة سنوات .

وتشيكوسلوفاكيا تحبذ بشدة التصفية الكاملة والقاطعة للأسلحة النووية ، واستئصال كل الاسباب التي من شأنها أن تؤدي الى استحداث نماذج وشبكات جديدة من هذه الأسلحة دون ابطاء .
 اننا نناهض انتشار هذه الاسلحة . ان استئصال الاسباب لخطر زعزعة الموقف الاستراتيجي والقضاء في الوقت المناسب عليه يعنينا عليا التخلي عن التجارب النووية في المقام الأول . ولذلك فاننا نرحب باقتراح الابرام السريع لمعاهدة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية الذي قدمه السيد اندريه جروميكو منذ بضعة أيام وتفيد هذا الاقتراح تماما . وان ابرام هذه المعاهدة سيكون أسهل بلا شك لو كانت كل القوى النووية مستعدة لاعلان وقف كل أنواع التفجيرات النووية ، بما في ذلك التفجيرات للأغراض السلمية .

كما اننا نقدر اقتراحا سوفياتيا جديدا آخر يتعلق بتنشيط مجهودات الدول للقضاء على تهديد الحرب النووية ولحماية التنمية الآمنة للطاقة النووية . ان الجمعية العامة لا بد أن تحدد صفة أي تدبير متعمد لمنشأة نووية سلمية كهجوم نووي حتى ولو تم باستخدام الأسلحة التقليدية . وذلك تشبها مع اعلان منع الكارثة النووية - الذي اصدر في العام الماضي - باعتبارها أخطر جريمة ضد الانسانية .

اننا نعلق اهتماما بالغنا على العمل الناجح والنتائج الايجابية للمفاوضات السوفياتية - الامريكية للحد من الاسلحة النووية في أوروبا . ومصفتنا بلدا يوجد في وسط أوروبا فاننا مهددون بصفة مباشرة بالصواريخ النووية الموجودة والتي هناك نية لوضعها في أوروبا في اطار حلف الأطلسي . ونعقد انه لا بد أن نحدو حذو وحسن نية القيادة السوفياتية في تشجيعها للمحادثات حتى الآن . نعتقد أن مسألة تحقيق تقدم أو عدم تحقيقه في مجال نزع السلاح النووي وتقوية السلام تبعاً لذلك تعتمد أساسا على التوصل لاتفاق سوفياتي - امريكي لتقليل الأسلحة الاستراتيجية والحد منها . ان ذلك الهدف يمكن أن يتحقق على أساس الاحترام التام لكل مبادئ المساواة والأمن المتكافئ ، بينما نحمي كل الجوانب الايجابية التي حققتها الجهتان في المفاوضات التي تمت .

كما اننا نشعر بالقلق ازاء استحداث انماط ثنائية وغيرها من الأسلحة الكيميائية ذات

الدمار الشامل بالاضافة الى الخطط الامريكية التي لا سابقة لها لنشر كميات كبيرة من السلاح قرب حدودنا الغربية . ان التحقيق السريع لحظر استخدام هذه الأسلحة الخطرة ونقا لسروح مشروع الاتفاق السوفياتي مسألة طحة .

اننا نطالب بالقيام باعداد سريع لاتفاقية تحظر نشر أية أسلحة نووية في القضاة الخارجي ونؤيد تماما مشروع الاتفاقية السوفياتية . وفي اطار لجنة جنيف لنزع السلاح فان المفاوضات لا بد أن تكثف حول مسائل نزع السلاح الأخرى ، بما في ذلك منع استخدام الأسلحة النيوترونية والاشعاعية ولا بد من التوصل الى اتفاق حول مزيد من الاجراءات الموصدة لنزع السلاح .

ان التعاون الصادق والمثمر فيما بين كل الدول لحل مسائل نزع السلاح يعد ضروريا اليوم أكثر من أى وقت مضى . لذلك فاننا نعتقد أن الوقت لا زال مناسباً لتنفيذ اعلان التعاون الدولي لنزع السلاح الذى اعتمده الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة باقتراح من بلادى . وتلك الوثيقة تطالب الدول وتحثها على المشاركة بشكل فعال وبناء في مفاوضات نزع السلاح وتطالبها بتقديم المبادرات وابداء ارادة سياسية مخلصه لتحقيق نتائج ملموسة لتلك المحادثات ، وأن تضي في المحادثات على أساس احترام مبدأ المساواة والأمن المتكافئ ، والامتناع عن تنمية اتجاهات جديدة لسباق التسلح ، وعدم اساءة استخدام هذه المفاوضات وجعلها بمثابة تغطية للتسلح المستمر .

وصفتنا شاركين مباشرة في محادثات فيينا حول خفض القوات المسلحة والتسلح في وسط أوروبا ، فان لنا مصلحة حيوية في تقدم تلك المحادثات واحرازها نتائج ملموسة . ونحن نعتقد أن أفضل طريق لتحقيق التقدم هو الشروع ، دون تأخير ، في وضع مشروع لنص الاتفاق . اننا مقتنعون بأن الاقتراح المقدم من البلدان الاشتراكية في شباط/فبراير الماضي يمكن أن يوفر أساسا ملائما لذلك العمل . ونحن نعبر عن أسفنا لأن شركاءنا الغربيين يحاولون احباط جهودنا باصرارهم - حتى في مقترحاتهم - على النموذج غير المتوازي للخفض ، الذي يهدف الى محاولة الحصول على مزايا عسكرية غير محدودة على حساب أمن دول حلف وارسو .

اننا نتوقع أن يقول المشاركون في اجتماع مدريد المستأنف القادم كلمة هامة حول حل المسائل الملتهبة في نزع السلاح وخفض خطر المواجهة العسكرية . ونحن نرغب أن نؤكد - من فوق هذه المنصة أيضا - اهتمامنا بأن تسود في ذلك الاجتماع روح الحوار البناء ، من أجل تأكيد استمرارية عملية الانفراج ، والوصول الى نتائج ناجحة في أقرب وقت ممكن عن طريق اعتماد وثيقة ختامية موضوعية ومتوازنة ، تتضمن التفويض بالدعوة الى عقد مؤتمر حول تدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا . اننا نعتقد بأن الاقتراحات البناءة التي قدمتها البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في هذا الصدد . ونحن نتمنى أن تكون نتائج اجتماع مدريد من شأنها أن تدعم المتطلبات الأساسية اللازمة للتوسع المستمر والتطور الخلاق للعالمية الأوروبية الواسعة التي بدأت في هلسنكي .

ومع ذلك ، فاننا نود أن نعرب عن قلقنا لأن نجاح الاجتماع معرض للخطر نتيجة الجهود الرامية الى احياء سياسة التعامل مع البلدان الاشتراكية من مركز قوة ، وتقويض كل أسس للتعاون الاقتصادي بين الشرق والغرب عن طريق فرض عقوبات غير أخلاقية .

ولقد تابعنا بقلق تدهور المناخ السياسي في بؤر التوتر الملتهبة . ان تشيكوسلوفاكيا تشجب بحدة الظاهر المتزايدة للعدوان الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، المدعم بتأييد واشنطن السياسي والعسكري والاقتصادي في اطار الاتفاقية السماة باتفاقية التعاون الاستراتيجي . اننا نشعر باستياء عميق للتدخل ضد لبنان ، الذي وصل الى قمته بارتكاب المذبحة الأخيرة ضد السكان الفلسطينيين واللبنانيين في غرب بيروت . وصفتنا أحد أعضاء بعثة الأمم المتحدة السابقة مع بنما ووليفيا والدانمرك

والغلبين - التي أنشئت بالقرار ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي دعا الى انهاء الانتداب البريطاني في فلسطين وانشاء دولة عربية وأخرى يهودية فلسطينية أراضيها ، وهو قرار لم ينفذ للأسف - نقول بلا تردد : يجب أن تسحب اسرائيل فوراً ودون شروط قواتها الى ما وراء الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً . ويجب أن تحترم بدقة سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي كما طالبت بذلك النتائج التي انتهت اليها الدورة الاستثنائية الطارئة الأخيرة للجمعية العامة . ولايجاد حل شامل للموقف ، فان الطريق الوحيد الممكن للوصول الى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط يتمثل في الاحترام المستمر للمبادئ المتصلة بالمعايير العامة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة . وهذا يتطلب عودة جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية ، وتنفيذ الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين المحررة من الاحتلال الاسرائيلي ، وفي الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة ، وكذلك الحفاظ على حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره أو الحصول على تعويض مناسب عن الممتلكات التي تركها ، وكذلك الحفاظ على حق جميع دول المنطقة في الوجود الآمن والمستقل ، وفي التنمية ، وضع واعتماد ضمانات دولية للتسوية ، تكون مضمونة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن أو من المجلس بكامله . لقد لاحظنا بارتياح أن موقفنا هذا في جوهره يتفق مع نتائج مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العربية الأخير . ومع ذلك ، فان هذه الأهداف لا يمكن الوصول اليها من خلال صفقات كالمبديفد المشبوهة ، وانما عن طريق جهود جماعية متعددة الأطراف ، ومن الأفضل أن يكون ذلك عن طريق مؤتمر دولي للبحث عن تسوية سلمية للموقف في تلك المنطقة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي .

ان استيائنا ما زال يتزايد ازاء سياسة الفصل العنصري التي لم يعد هذا زمانها ، والتي أدينت مرارا هنا ، وكذلك ازاء أعمال العدوان المسلح المستمرة التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد أنغولا وموزامبيق ودول خط المواجهة الأخرى . وذلك بالإضافة الى محاولات تعويق الوصول الى تسوية لمسألة ناميبيا على أساس التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وذلك من خلال المناورات الاستعمارية . اننا نتضامن تماما مع الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبيني ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من أجل تقرير المصير والاستقلال .

ان اقتراحات حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لايجاد تسوية سلمية للموقف السائد في أفغانستان ، تعتبر في رأينا ساهمة ببناء في البحث عن تسوية سلمية للوضع في تلك المنطقة . ونحن نقدر ، الى درجة كبيرة ، الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد ، وكذلك مجموعة الاقتراحات التي قدمها وزراء خارجية كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية الشعبية وجمهورية كموتشيا الشعبية ، بما في ذلك اقتراح عقد مؤتمر دولي لبحث الموقف في جنوب شرقي آسيا ، كل ذلك يعد ، في رأينا ، حافزا هاما لتحويل جنوبي شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار وتعاون .

واننا نعتبر أن انسحاب جزء من القوات الفيتنامية من جمهورية كمبوتشيا الشعبية هو تعبير عن حسن النية ، ورغبة في حل الموقف في تلك المنطقة بالوسائل السلمية . ونعلن مرة أخرى باصرار ، بأن المقعد في هذه المنظمة هو من حق الممثل الشرعي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وليس من حق أحد غيرها .

ومنذ البداية تمسكنا بوجهة النظران استمرار النزاع غير المنطقي بين العراق وايران يمكن بل ويجب انهاءه بأسرع ما يمكن بالطرق السلمية ومع احترام الحقوق المشروعة لكلا الطرفين . وقد أعرينا في عدة مناسبات عن موقفنا بالنسبة لهذه المسألة لكلا الجانبين . ونحن نؤيد جهود الوساطة السلمية التي تقوم بها بلدان حركة عدم الانحياز .

ونحن نتمسك باصرار بموقفنا وهو أن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب في تقرير المصير ، والحق في التقرير المستقل للمصير في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي كذلك يجب أن تحترم تماما ان تهديدات الامبريالية الامريكية الموجهة ضد كوبا ، ونيكاراغوا ، وغرينادا ودول أخرى في أمريكا الوسطى والكاريبي ، مثلها مثل القمع القاسي لنضال القوات الوطنية في السلفادور ، لم تؤد الا الى زيادة حدة التوتر ، وتعريض السلم للخطر في تلك المناطق . ونحن نتعاطف مع الجهود التي تقوم بها دول الكاريبي لتحويل المنطقة الى منطقة سلم واستقلال وتنمية .

اننا نؤيد تسوية مشكلة تصفية الاستعمار التي برزت الى المقدمة هذا العام في جنوبي الأطلسي ، عن طريق المفاوضات على أساس من قرارات الأمم المتحدة والقنوات التي اعتمدتها حركة عدم الانحياز ، وخاصة تلك القرارات التي تمت الموافقة عليها في حزيران / يونيو الماضي في هافانا .

ونؤيد باصرار جهود حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل اعادة التوحيد السلمي لكوريا وسحب قوات الولايات المتحدة من الجزء الجنوبي من البلاد .

ومازلنا نفضل حل مسألة قبرص في هدى من قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص . وهذا هو السبيل الوحيد لتأمين استعادة السيادة وسلامة الأراضي في جمهورية قبرص ، واستقلالها ومركزها كدولة غير منحازة .

ونحن نفضل تسوية المنازعات الحالية بالطرق السلمية وتجنب المنازعات المحتملة . وفي هذا السياق فاننا نؤيد الاقتراح السوفياتي لاجراء مفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة في الشرق الأقصى ، ودعم السلم والأمن في آسيا والخليج الفارسي ، كما نؤيد اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية بعقد اتفاقية بشأن عدم الاستخدام المتبادل للقوة فيما بين دول آسيا ودول المحيط الهادئ . وهذا ينطبق أيضا على المقترحات بشأن اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الأمن ، وخاصة في منطقتي البحر المتوسط والمحيط الهندي . ان التوقيت المناسب لهذه المبادرات تؤكد حقيقة انها تستهدف اعادة السلامة الى المناخ الدولي في هذه المناطق الهامة من العالم ، وفي العالم بأسره .

ان تشيكوسلوفاكيا تقدر تقديرا كبيرا نشاط حركة عدم الانحياز ضد الحرب وفي مجالات نزع السلاح والتقدم الاجتماعي . ونحن على ثقة ان استمرارها في اتخاذ المواقف على أساس تقدمي وسلمي ومضاد للامبريالية سيمكن حركة عدم الانحياز ان تلعب دورا ايجابيا بارزا ، وخاصة في الموقف الدولي المعقد الحالي .

وانطلاقا من مواقفنا المبدئية فاننا سنواصل تقديم تأييدنا لجهود البلدان النامية الرامية الى التغلب على نتائج الحكم الاستعماري والاستعمار الجديد ، باعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس موضوعي ديمقراطي منصف يقوم على المساواة .

ان تشيكوسلوفاكيا كدولة اشتراكية وكعضو مكمل قوى للحلف الدفاعي لمجتمع الدول الاشتراكية في منظمة معاهدة وارسو ، مازالت على اخلاصها الثابت لمثل السلم .

اننا على استعداد للتعاون مع جميع الوفود حتي يمكن ان تحقق الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الآمال التي علقتها الانسانية عليها ، حتي تتمكن من الاسهام في التوصل الى ايجاد سبل للحد من سباق التسلح ، ووقف التفاقم الخطير في التوترات ، وتنمية الانفراج ، وبناء الثقة بين الدول على اختلاف نظمها الاجتماعية . وبهذه الطريقة وحدها ، أي اذا ما تمكنا من دعم وتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال العلاقات الدولية ، وتنفيذ مثلها على الدوام ، فانه يمكنها ان تقوم بالوفاء بولايتها وبتطلعات الأمم .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ١